

Distr.: General
10 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية
لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٥ بشأن دور
مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز
حقوق الإنسان وحمايتها. ويتضمن هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قصد إنشاء مؤسسات مستقلة لأمناء المظالم والوسطاء

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

011012 011012 12-45934 (A)



وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز ما هو قائم منها، وكذلك عن التدابير التي تتخذها الحكومات في هذا الصدد. كما يشمل معلومات عن الدعم المقدم لهذه المؤسسات على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ والمساعدة التقنية المقدمة بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها إلى مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترد أيضا في هذا التقرير معلومات تتعلق بأعمال مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتصل بقضايا مواضيعية محددة. ويستكمل هذا التقرير تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/66/274) وتقريره إلى مجلس حقوق الإنسان المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠١٢ (A/HRC/20/09).

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢ - وأعدت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٧/٦٥ تأكيد قرارها ١٦٩/٦٣، وذكّرت بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس). ورحبت الجمعية العامة بالاهتمام المتزايد بصورة سريعة بإنشاء مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وسلمت بالدور الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تؤديه، وفقاً لولاية كل منها، في دعم تسوية الشكاوى الداخلية. وشددت أيضاً على الدور المهم الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تؤديه في إسداء المشورة للحكومات فيما يتعلق بمواءمة التشريعات والممارسات الوطنية مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وذكّرت بالدور الذي تضطلع به الرابطة الإقليمية والدولية التابعة لهذه المؤسسات في تعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات.

٣ - وشجعت الجمعية العامة الدول الأعضاء على النظر في إنشاء مؤسسات مستقلة لأمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو تعزيز ما هو قائم منها، وتنظيم وتنفيذ أنشطة للتوعية، حسب الاقتضاء، على المستوى الوطني بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل زيادة الوعي بالدور الهام لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وشجعت الجمعية العامة أيضاً مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على العمل، حسب الاقتضاء، وفقاً لمبادئ باريس، وغيرها من الصكوك الدولية في هذا الصدد، بغية تعزيز استقلالها وتنمية قدراتها لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشجعت الجمعية العامة هذه المؤسسات على التقدم بطلب اعتمادها لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تمكينها من التفاعل بنشاط مع الهيئات المعنية بحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - الدعم المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٤ - تمثل مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شريكاً أساسياً لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتولي المفوضية أولوية عالية لمساعدة

الشركاء الوطنيين، مثل مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولتعزيز قدرتها وتقديم الدعم لإنشائها وأدائها الفعال. وهذه المؤسسات هي جزء من نظام وطني قوي للحماية، وتضطلع بدور مهم في معالجة الشواغل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وفي وضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة. كما أنها تضمن احترام القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد القطري. ومن ثم تهدف المفوضية إلى إنشاء وتعزيز مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ باريس.

٥ - وتقدم المفوضية المساعدة القانونية والتقنية لكفالة إنشاء مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، وكفالة عملها كجهات فعالة وذات مصداقية لضمان حقوق الإنسان على الصعيد القطري. وتقدم المفوضية المساعدة أيضاً إلى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد، وكذلك إلى الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجمعيات الإقليمية والدولية لأمناء المظالم. وتقدم المفوضية الدعم لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة الشواغل الأساسية لحقوق الإنسان بشكل نشط، والإسهام في سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، والمساهمة في إنشاء آليات العدالة الانتقالية، وإقامة الشراكات مع الأطراف المؤثرة الوطنية الأخرى والمجتمع المدني. وقدمت المفوضية أيضاً الدعم إلى هذه المؤسسات لتوسيع نطاق ما تقوم به من توعية على الصعيد الدولي، بما في ذلك عن طريق تشجيع مشاركتها في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تقديم الدعم لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال برنامج الزمالات الذي يُختار عن طريقه موظفون من مؤسسات حصلت على اعتماد من المركز ألف لدى لجنة التنسيق الدولية للعمل في المفوضية لمدة أقصاها ١٢ شهراً. واستضافت المفوضية زملاء من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بيرو، والفلبين، وقطر، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، والهند.

ألف - الخدمات الاستشارية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت المفوضية أنشطة التوعية وقامت باستعراض الأطر الدستورية أو التشريعية للمؤسسات الجديدة والقائمة. وقد أسدت المشورة الدائمة حسب الاحتياجات بشأن طبيعة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومهامها وصلاحتها

ومسؤولياتها، كما أجرت تحليلات مقارنة لها. وتم أيضا الاضطلاع ببعثات لتقييم الاحتياجات في مجال القدرات، وبعثات لصياغة المشاريع وتقييمها، للمساعدة على إنشاء مؤسسات جديدة وتعزيز المؤسسات القائمة.

٨ - وواصلت المفوضية إسداء المشورة وتقديم المساعدة من خلال مكاتبها القطرية والإقليمية، والمستشارين في ميدان حقوق الإنسان وعناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وكذلك من خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومع هيئات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ورابطات أمناء المظالم.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشورة وقدمت المساعدة للحكومات و/أو للمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأيرلندا، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوروندي، وبيرو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وطاجيكستان، وعمان، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وليبيريا، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي، واليمن، وكذلك "صوماليلاند".

١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كل من المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أمريكا الجنوبية والوسطى ومكاتبها القطرية في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك، ومستشاري الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في إكوادور وباراغواي وهندوراس، وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات لأمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز ما هو قائم منها.

١١ - وفي عام ٢٠١١، نظم مكتب مفوضية حقوق الإنسان لأمريكا الجنوبية، بالتعاون مع مكنتي أميني المظالم في الأرجنتين وبيرو، دورات تدريبية بشأن صكوك وآليات الأمم المتحدة الخاصة بالشعوب الأصلية. وكان الغرض من هذه الأنشطة بناء قدرة المشاركين فيما يخص استخدام الصكوك والآليات الدولية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.

١٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، عقد مكتب المفوضية الإقليمية لأمريكا الجنوبية حلقة عمل بشأن مؤشرات حقوق الإنسان لفائدة موظفي مكتب أمين المظالم في بيرو. وركزت حلقة العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحقوق في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تقديم المساعدة والدعم لإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي. وعُقدت عدة اجتماعات مع برلمانيين ومسؤولين حكوميين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني لتشجيع إنشاء هذه المؤسسة في أوروغواي. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، افتتحت المؤسسة، وتم رسمياً تعيين الأعضاء الخمسة لمجلس إدارتها.

١٤ - وفي شيلي، شارك مكتب المفوضية لأمريكا الجنوبية في آب/أغسطس ٢٠١١ في اجتماع للمائدة المستديرة، مع مختلف الجهات الفاعلة الوطنية، بشأن أهمية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمثل لمبادئ باريس. وقام بتنظيم اجتماع المائدة المستديرة المنظمة غير الحكومية التي تدعى "Chilean Ombudsman Chapter"، التي تهدف إلى التوعية بضرورة إنشاء مكتب أمين المظالم في البلد. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢، أجرت المفوضية تدريجياً مدته نصف يوم لفائدة مديري المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي يعني بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وشمل التدريب مختلف الممارسات الجيدة في إعداد التقارير الوطنية والتقارير البديلة، واستهدف زيادة معارف المعهد الوطني لحقوق الإنسان وقدرته على تقديم تقارير إلى هيئات المعاهدات.

١٥ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، دأب مكتب المفوضية في كولومبيا على إجراء تحليل لمكتب أمين المظالم في كولومبيا، بغرض تحديد الأولويات والاحتياجات والتحديات فيما يتعلق بتعزيز المؤسسة. وسيفضي التحليل إلى تقديم تقرير إلى أمين المظالم، مع إيلاء اهتمام خاص لولاية المؤسسة.

١٦ - وتابع مكتب المفوضية في غواتيمالا عن كذب عملية اختيار وتعيين أمين جديد للمظالم في ربيع عام ٢٠١٢، وشارك في مناسبة عامة للتوعية بالمعايير الدولية فيما يتعلق

بعملية اختيار وتعيين أمين المظالم. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، عيّن الكونغرس أميناً جديداً للمظالم، على أن يتولى مهامه في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٧ - وقام مكتب المفوضية في غواتيمالا بأنشطة بناء القدرات لدى موظفي مكتب أمين المظالم فيما يتعلق بولاية ومهام الآليات الوقائية الوطنية في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٨ - وساعدت المفوضية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، على تعزيز أنشطة بناء القدرات لدى مكتب أمين المظالم في هايتي. بمواصلة تقديم خبير استشاري للمكتب. وبمساعدة الخبير الاستشاري، أُعد قانون مراجعة مركز مكتب أمين المظالم وقُدّم للبرلمان. وقد اعتمده الجمعية الوطنية في ٢٧ آذار/مارس، بينما اعتمده مجلس الشيوخ في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

١٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، شاركت المفوضية في المؤتمر السنوي الثالث والستين للرابطة الدولية لوكالات حقوق الإنسان الرسمية، الذي عقد في أوستن، تكساس. وهدفت المفوضية بمشاركتها في المؤتمر إلى التوعية بمبادئ باريس وإسداء المشورة بشأن الممارسات القائمة في مجال التفاعل بين المؤسسات الوطنية غير المعتمدة لحقوق الإنسان والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

٢ - أفريقيا

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمناطق وسط أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا، والمكاتبان القطريان في أوغندا وتوغو؛ ومستشارو شؤون حقوق الإنسان لدى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في رواندا وغينيا وكينيا ومدغشقر والنيجر وفي منطقة البحيرات الكبرى، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة في بروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وسيراليون والصومال وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا، تقديم المشورة والمساعدة لإنشاء وتعزيز مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا.

٢١ - وفي عام ٢٠١١، أجرى مكتب مفوضية حقوق الإنسان الإقليمي لمنطقة الجنوب الأفريقي اتصالات مع السلطات الأنغولية، بما فيها مكتب أمين المظالم، وبحث قيمة مبادئ باريس في تعزيز النظام القائم في أنغولا لحماية حقوق الإنسان.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشترك مكتب المفوضية لمنطقة الجنوب الأفريقي في العمل مع المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في جزر القمر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اعتمد البرلمان القانون المتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ومن المنتظر أن يعلنه الرئيس في عام ٢٠١٢ (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٢٣).

٢٣ - وقدمت مفوضية حقوق الإنسان المساعدة في وضع مشروع قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في ليسوتو. وطُرح اقتراح في مشروع القانون بإدراج مكتب أمين المظالم الحالي داخل إطار المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٤ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠١١، وفي أعقاب المظاهرات الدامية التي وقعت في ملاوي، عكفت المفوضية ولجنة حقوق الإنسان في ملاوي على العمل معاً لرصد حالة حقوق الإنسان في البلد. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، تلقى رئيس اللجنة السابق تهديدات وقامت الحكومة باعتقاله تعسفاً، وذلك بعد أن أصدرت اللجنة علناً تقريراً عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلد. وتولت المفوضية رصد الأمن الشخصي لرئيس اللجنة آنذاك بالعمل عن كثب مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت المفوضية عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل في موزامبيق لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وتابعت المفوضية عن كثب عملية اختيار المفوضين، الذين لم يُت بعد في تعيينهم النهائي (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٢٤).

٢٦ - وتعاون مكتب المفوضية لمنطقة الجنوب الأفريقي تعاوناً واسع النطاق مع مكتب أمين المظالم في ناميبيا بشأن النهوض بحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢٧ - وأنشأت المفوضية ولجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا فرقة عمل لرصد تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز قدرة اللجنة على معالجة قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمواطنين من غير رعايا البلد وعلى مكافحة التمييز. وتشمل جهود التعاون المذكورة رصد أماكن احتجاز المهاجرين، والاضطلال بأنشطة لتوعية المجتمع المحلي ومبادرات بناء القدرات لمنع الأنشطة التي تنطوي على كراهية الأجانب في جنوب أفريقيا (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٢١).

٢٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، قدم مكتب المفوضية للجنوب الأفريقي معلومات، في إطار بعثة موفدة إلى سيشيل، إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعملية اعتماد اللجنة لدى لجنة التنسيق الدولية.

- ٢٩ - وواصلت المفوضية دعمها لجهود لجنة حقوق الإنسان في زمبابوي في الترويج لاعتماد تشريع محوّل يتمشى ومبادئ باريس. واعتمد البرلمان مشروع القانون في تموز/يوليه ٢٠١٢ وهو حالياً معروض على الرئيس توطئة لإصداره.
- ٣٠ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون والمفوضية دعمهما لعمل لجنة حقوق الإنسان في سيراليون عن طريق توفير التدريب لأعضاء اللجنة المعينين، ومساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها الأساسية بفعالية عن طريق إنشاء مديرية للرصد والبحوث، ودعم تنفيذ ولايتها شبه القضائية.
- ٣١ - واستمرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمفوضية في مساعدة لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان من خلال تزويدها بخبير استشاري قام بوضع خطة استراتيجية لمدة ثلاث سنوات، وخطة عمل لعام ٢٠١٢، أعلنها نائب رئيس الجمهورية. وعقدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أثناء زيارتها لجنوب السودان في أيار/مايو ٢٠١٢، اجتماعاً مع أعضاء اللجنة، وحثت اللجنة على التقدم بطلب اعتماد إلى لجنة التنسيق الدولية.
- ٣٢ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، عقدت المفوضية اجتماعاً في جنيف مع بعض أعضاء لجنة حقوق الإنسان في السودان المعينين حديثاً، وزودتهم بمواد موضوعية لتمكين اللجنة من مباشرة أعمالها.
- ٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية المشورة والمساعدة التقنيتين إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثاً في "صوماليلاند"، وذلك لإنشاء هيكل مؤسسية تمكنها من الاضطلاع بوظائفها القانونية ولبناء قدرات أعضاء اللجنة وموظفيها.
- ٣٤ - وقامت المفوضية، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بإسداء مشورة قانونية فيما يتعلق بمشروع القانون اللازم لتعديل التشريع المنشئ للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- ٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى مكتب مفوضية حقوق الإنسان في غينيا تنظيم مشاورات مع السلطات الغينية وغيرها من الأطراف المعنية الوطنية الأخرى من أجل التوعية بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس.
- ٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت المفوضية قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في غينيا - بيساو بتقديم الدعم التقني لإعادة صياغة تشريعاتها بهدف مواءمتها مع مبادئ باريس، وقدمت أيضاً معلومات بشأن عملية اعتماد المؤسسة.

٣٧ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١١، دأبت مفوضية حقوق الإنسان على دعم جهود اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي في الاضطلاع بعملها وبناء قدراتها. وساعدت المفوضية اللجنة في وضع خطة عملها الاستراتيجية ومدتها ثلاث سنوات وقدمت دعماً تقنياً للجنة استعداداً للعرض على لجنة التنسيق الدولية بغرض اعتمادها، المقرر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٣٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، اضطلعت مفوضية حقوق الإنسان والرابطة الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان ببعثة مشتركة إلى بنن لمساعدة السلطات في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بما يتمشى مع مبادئ باريس. وبعد مشاورات أجريت مع مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية، من بينها السلطات التابعة للدولة وأعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، تعهدت الحكومة بالنظر في القانون المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أسهمت المفوضية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية في تنظيم مشاورات وطنية بين السلطات العامة والمجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم خلالها أيضاً مناقشة إمكانية إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

٤٠ - وقدمت المفوضية دعماً تقنياً في سياق إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في النيجر. ونتيجة لهذه الجهود، اعتمد برلمان النيجر في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ القانون المنشئ للجنة، الذي يتضمن ما أسدته المفوضية من مشورة قانونية.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب مفوضية حقوق الإنسان في أوغندا تقديم الدعم التقني والمالي إلى لجنة حقوق الإنسان في مجالات بناء القدرات، ورصد حالة حقوق الإنسان، والإبلاغ والتحقيق، بما في ذلك رصد حالة السجون. ودعمت المفوضية أيضاً، بالتعاون مع الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إجراء تقييم للثغرات الموجودة في قدرات اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٢، أسفر عن وضع توصيات بشأن كيفية تعزيز قدراتها المؤسسية وولايتها ووظائفها.

٤٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، نشرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في توغو تقريراً عن التعذيب أكدت فيه مسؤولية ضباط رفيعي المستوى في الدوائر الأمنية عنه. وقد طعنت الحكومة في هذه النتائج، مما وضع اللجنة في وضع حرج. وتابعت مفوضية حقوق الإنسان الحالة عن كتب وساعدت في معالجة الخلاف الذي نشأ حول التقرير.

٤٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أسدت المفوضية مشورة قانونية إلى حكومة تشاد تحديتاً لمشورة قانونية سابقة أسديت في عام ٢٠١٠، وذلك في سياق شروع الحكومة من جديد في عملية لتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٤٤ - وبناءً على طلب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون، أجرت المفوضية، في تموز/يوليه ٢٠١١ تحليلاً للثغرات يركز على قدرة المؤسسة على التعامل مع الشكاوى المقدمة بوقوع انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. وحدد التقرير التحليلي الناتج أوجه القصور في قدرة اللجنة على الاضطلاع بوظائفها بفعالية، وقدم توصيات في هذا الصدد.

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، والمكتبان القطريان في كمبوديا ونيبال؛ ومستشارو شؤون حقوق الإنسان لدى فريقى الأمم المتحدة القطريين في بابوا غينيا الجديدة وسري لانكا، وعناصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، تقديم المشورة والمساعدة لإنشاء وتعزيز مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أنشئت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي في ميانمار. ويجري حالياً صياغة قانون محوّل يمنح المؤسسة الجديدة أساسها القانوني. وقدمت مفوضية حقوق الإنسان مشورات وإرشادات قانونية في عملية الصياغة بهدف كفالة امتثال القانون الجديد لمبادئ باريس.

٤٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتمدت الجمعية الوطنية الباكستانية قانوناً لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، بعد سنوات من جهود المنظمات الوطنية للدعوة في هذا الشأن، بدعم ومشورة مقدمين من المفوضية والمنظمات الإقليمية والدولية.

٤٨ - وواصلت المفوضية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تقديم الدعم التقني لمكتب أمين المظالم في تيمور - ليشتي، وبخاصة فيما يتعلق برصد مرافق الاحتجاز وحقوق المعتقلين، التي تشكل أحد مجالات الأولوية بالنسبة للمؤسسة. وقُدّم الدعم أيضاً إلى مكتب أمين المظالم لوضع مبادئ توجيهية وأدوات للرصد، ولتدريب الموظفين على جمع المعلومات وعلى رصد احترام حقوق الإنسان أثناء الانتخابات.

٤٩ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، دأبت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، على متابعة الخطوات التالية نحو إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في ساموا. وتعكف حكومة ساموا على النظر في تعزيز ولاية مكتب أمين المظالم وتوسيع نطاقها حتى تشمل حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها.

٥٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت مفوضية حقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، تقييماً لقدرات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في سري لانكا (شباط/فبراير ٢٠١٢)، ولجنة حقوق الإنسان في أستراليا (نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٢)، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين (تموز/يوليه ٢٠١٢)، بغية تحديد الثغرات في القدرات وتعزيز مستوى الفعالية.

٤ - أوروبا وآسيا الوسطى

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية التابعة للمفوضية في أوروبا وآسيا الوسطى، والمكتب الموجود في كوسوفو، ومستشارو حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، وألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب القوقاز، وصربيا، وطاجيكستان، ومستشار حقوق الإنسان لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في تركمانستان، تقديم المشورة والمساعدة على إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا وآسيا الوسطى.

٥٢ - وفي عام ٢٠١١، دعت المفوضية إلى اعتماد قانون جديد بشأن مكتب أمين المظالم في كازاخستان لتشجيع زيادة الامتثال لمبادئ باريس. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ساعدت المفوضية على مشاركة مؤسسة أمناء المظالم في الاجتماع السنوي السادس عشر والمؤتمر الذي يُعقد كل سنتين لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٥٧).

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية الدعم والمساعدة إلى مكنتي أميني المظالم في قيرغيزستان وطاجيكستان. وعقب تنظيم حلقة عمل بشأن مبادئ باريس في طاجيكستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدّم أمناء المظالم في طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان طلبات للاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية في آذار/مارس ٢٠١٢.

٥٤ - وإثر الزيارة التي أجرتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الاتحاد الروسي في شباط/فبراير ٢٠١١، حيث شاركت في الاجتماع السنوي لمجلس التنسيق الوطني

لأمناء المظالم على المستوى دون الوطني، تم تعزيز التعاون بين المفوضية ومفوض حقوق الإنسان الاتحادي وأمناء المظالم على المستوى دون الوطني من خلال إجراء مشاورات منتظمة وتوزيع منشورات مفوضية حقوق الإنسان بشكل دوري على أمناء المظالم على المستوى دون الوطني في ٦٣ منطقة من مناطق الاتحاد الروسي. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، نظمت المفوضية حلقة عمل لأمناء المظالم على المستوى الاتحادي ودون الوطني بشأن تعزيز تواصلها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونجحت حلقة العمل في توعية الحاضرين بالدور الذي يضطلع به أمناء المظالم لدعم مشاركة الحكومات مع آليات حقوق الإنسان، استناداً إلى مبادئ باريس والممارسات الجيدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الاتحادية. ونتيجة لذلك، تم اعتماد خطة مشتركة تتضمن أنشطة تهدف لزيادة الوعي وتنمية قدرة أمناء المظالم على المستوى دون الوطني على تعزيز متابعة التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، ولتيسير تواصلهم مع آليات حقوق الإنسان.

٥٥ - وقامت حكومة ليتوانيا بصياغة مشروع قانون بشأن تعديل القانون المتعلق بأمناء المظالم في برلمان ليتوانيا (السيماس)، بعد أن قدّمت المفوضية تعليقات بشأن القانون الحالي في تموز/يوليه ٢٠١١. وكانت الحكومة قد طلبت الحصول على مشورة قانونية بشأن مشروع القانون الجديد. وقد أُدمجت بعض التعليقات السابقة التي قدمتها المفوضية في مشروع القانون الجديد، ولا سيما تلك المتعلقة بتوسيع نطاق ولاية أمناء المظالم لتشمل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والتواصل مع منظمات المجتمع المدني.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية دعم عملية إنشاء لجنة جديدة معنية بحقوق الإنسان والمساواة في أيرلندا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدمت المفوضية مذكرة تقنية تتضمن نصائح بشأن دمج لجنة حقوق الإنسان الأيرلندية مع الهيئة الأيرلندية المعنية بالمساواة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، وتلبية لطلب وجهه وزير العدل والمساواة والدفاع، قدّمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشورة القانونية بشأن إنشاء مفوضية أيرلندية جديدة معنية بحقوق الإنسان والمساواة بغية ضمان الامتثال لمبادئ باريس.

٥٧ - وخلال الفترة ما بين ٢٥ و ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، شاركت المفوضية في اجتماع عقد في شيسيناو بشأن الآليات الوقائية الوطنية في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وشارك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز حقوق الإنسان في جمهورية

مولدوفا. وقدمت المفوضية عرضاً عن كيفية تعزيز المركز لضمان الامتثال لمبادئ باريس والاضطلاع بدوره على نحو أفضل بوصفه آلية وقائية وطنية.

٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المفوضية الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، ومكتب المفوضية في كل من موريتانيا والأرض الفلسطينية المحتلة، وعناصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تقديم المشورة والمساعدة على إنشاء وتعزيز مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية المشورة القانونية لصياغة مشروع قانون بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والكويت، وليبيا، واليمن (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٤٠).

٦٠ - وتعاون المفوضية مع لجنة حقوق الإنسان في عمان من خلال تقديم المشورة التقنية لضمان امتثالها للمعايير الدولية. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، حضرت المفوضية في ندوة عقدت في مسقط نظمتها لجنة حقوق الإنسان في عمان، وقدمت المفوضية أثناءها عرضاً بشأن مبادئ باريس، وناقشت السبل التي تحوّل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التعامل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان.

باء - الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المبادرات الإقليمية التي تقوم بها مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٦١ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ساعدت المفوضية على تنظيم الاجتماع السنوي العاشر لشبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين الذي عُقد في أنتيغوا، غواتيمالا، وشاركت المفوضية في هذا الاجتماع. وعُقدت حلقة عمل إقليمية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أفضت إلى اعتماد خطة عمل إقليمية لتنفيذ إعلان إدنبره المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٤٩). وعُرضت خطة العمل أثناء الاجتماع السنوي الخامس والعشرين للجنة التنسيق الدولية.

٢ - أفريقيا

٦٢ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، شاركت المفوضية في مؤتمر الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي يُعقد كل سنتين. وعقد المؤتمر في كيب تاون، جنوب أفريقيا، وتناول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدفاع عن حقوق المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. واعتمد إعلان في ختام هذا المؤتمر (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٥١).

٦٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نظّمت المفوضية حلقة عمل في برازافيل بشأن بناء القدرات لفائدة أعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٥٣).

٦٤ - واستضاف المكتب القطري للمفوضية في توغو الاجتماع الاستشاري السابع لرؤساء الوحدات الميدانية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا الذي عُقد في لومي، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. وتم في الاجتماع بحث أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، وأجريت مناقشات بشأن المواضيع ذات الأولوية، بما في ذلك حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية، مع إيلاء اهتمام خاص لدور ومسؤولية المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وبحث الاجتماع أيضا الدعم التقني المقدم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة.

٦٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نظّمت المفوضية بالتعاون مع شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان حلقة عمل إقليمية، عقدت في ياوندي، بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. واعتمدت في الاجتماع خطة عمل إقليمية لتنفيذ إعلان إندره. وعُرضت خطة العمل أثناء الاجتماع السنوي الخامس والعشرين للجنة التنسيق الدولية.

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

٦٦ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، شاركت المفوضية في المؤتمر الإقليمي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان المعقود في سول، وشارك في استضافته منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا، وذلك في إطار متابعة إعلان إندره المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. واعتمدت في المؤتمر خطة عمل إقليمية بشأن تنفيذ هذا الإعلان. وعُرضت خطة العمل أثناء الاجتماع السنوي الخامس والعشرين للجنة التنسيق الدولية.

٤ - أوروبا وآسيا الوسطى

٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت المفوضية مساعدات تقنية ومالية من أجل إنشاء الأمانة الدائمة للمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، تم التوقيع على اتفاق منحة بين المفوضية ورئيس المجموعة الأوروبية لتوفير اعتمادات لتعيين مدير للأمانة الدائمة.

٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٦٨ - شاركت المفوضية في حلقة دراسية بشأن تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات النزاع وما بعد النزاع في شمال أفريقيا، تم تنظيمها بالتعاون مع المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان، وجامعة بريستول، وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان. وعقدت الحلقة الدراسية في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

جيم - لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

١ - اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٦٩ - قدّمت المفوضية الدعم المتعلق بأعمال السكرتارية لاجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التي عُقدت في جنيف في أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٧٠ - وقدمت المفوضية أيضا الدعم المتعلق بأعمال السكرتارية لاجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في آذار/مارس ٢٠١٢. وخلال ذلك الاجتماع، نظرت اللجنة الفرعية في خمسة طلبات جديدة للحصول على اعتماد اللجنة^(١). وحصل مفوض حقوق الإنسان في كازاخستان، وأمين المظالم في قيرغيزستان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي، وأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في طاجيكستان على الاعتماد في مركز من الفئة 'باء'. وأرجئ القرار المتعلق باعتماد أمين المظالم في برمودا إلى الاجتماع المقبل للجنة الفرعية.

٧١ - وقامت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد باستعراض مركز الاعتماد (طلبات لإعادة الاعتماد) الممنوح لتسع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، في إندونيسيا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو، ورواندا، وسلوفاكيا، والفلبين، وكولومبيا، وملاوي. وأعيد منح مؤسسات أمناء المظالم في بوليفيا، وبيرو، وكولومبيا والمؤسسات الوطنيتين لحقوق الإنسان في إندونيسيا، والفلبين مركزا من الفئة 'ألف'. وأرجئ قرار

(١) يمكن الاطلاع على جدول يبيّن مركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الموقع التالي:

http://www.ohchr.org/Documents/Countries/NHRI/Chart_Status_NIs.pdf

الاعتماد بشأن لجنة حقوق الإنسان في ملاوي إلى الاجتماع المقبل. وقد انقضت صلاحية اعتماد المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في بوركينافاسو وسلوفاكيا. وأوصت اللجنة الفرعية بخفض فئة اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رواندا إلى مركز من الفئة 'باء'؛ وأُتيحت لها الفرصة لتقديم خطياً، في غضون عام واحد، أدلة إثبات بمسندات تُعتبر ضرورية للبرهنة على أنها لا تزال ممثلة لمبادئ باريس. وأعيد منح مفوض حقوق الإنسان في أذربيجان اعتماداً لمركز من الفئة 'ألف'، بعد استعراض خاص لمركز اعتماده.

٢ - الاجتماع السنوي الخامس والعشرون

٧٢ - قامت المفوضية، بصفتها أمانة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بتقديم الدعم للاجتماع السنوي الخامس والعشرين للجنة، ولتيسير عقده. وقد عقد هذا الاجتماع في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢.

٧٣ - وحضر هذا الاجتماع ممثلون عن مؤسسات أمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك عن جمعيات دولية، مثل الرابطة الفرنكوفونية للجان الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ورابطة الكمنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية.

٧٤ - وأثناء الاجتماع السنوي الخامس والعشرين، نظرت لجنة التنسيق الدولية في المواضيع ذات الأولوية التالية: (أ) حقوق الشعوب الأصلية؛ (ب) العدالة الانتقالية؛ (ج) تعزيز رصد حقوق الإنسان على المستوى الوطني؛ (د) متابعة الاستعراض الدوري الشامل؛ (هـ) البيئة والحق في التنمية (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٦٣).

٣ - اجتماع المكتب

٧٥ - قدّمت المفوضية الدعم المتعلق بأعمال السكرتارية والدعم التقني لاجتماع مكتب لجنة التنسيق الدولية، الذي عُقد في جنيف يومي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وناقش أعضاء المكتب الأولويات الاستراتيجية للجنة، بما في ذلك التعاون بين لجنة التنسيق الدولية ومؤسسات أمناء المظالم. وحدد الاجتماع أيضاً، كمجال ذي أولوية، التعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك لجنة وضع المرأة، والمنتدى الدائم المعني بحقوق الشعوب الأصلية، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثاً - التعاون بين آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - مجلس حقوق الإنسان

٧٦ - في عام ٢٠١١، شارك ما متوسطه ٢١ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، في دورة من دورات مجلس حقوق الإنسان (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٦٩).

٧٧ - وشاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنشاط، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، في الدورتين التاسعة عشرة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، حيث قدمت بيانات ووثائق خطية وشاركت في المناقشات العامة.

٧٨ - وفي الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، اعتمد المجلس المقرر ١١٩/١٩، الذي يتيح الفرصة لمؤسسات حقوق الإنسان التي اعتمدها لجنة التنسيق الدولية ضمن الفئة ألف المشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان عن طريق التراسل بالفيديو. وفي هذا الصدد، ففي أثناء الدورة التاسعة عشرة، قدم أميناء المظالم من جورجيا وتيمور-ليشتي ولجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا بيانات عن طريق الفيديو عقب عرض تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء. وفي الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان، أدلى أميناء المظالم من سيريرا وتيمور-ليشتي ببيانات عن طريق الفيديو عقب تقديم تقرير البعثة القطرية التي قام بها إلى كل من البلدين المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، وفي أثناء المناقشة العامة بشأن متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

١ - الاستعراض الدوري الشامل

٧٩ - في عام ٢٠١١، تم استعراض ٤٩ دولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، حيث قدمت ١٨ من مؤسسات حقوق الإنسان التابعة لها، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، معلومات للإدراج في تقرير أصحاب المصلحة^(٢). وقدمت مفوضية حقوق الإنسان المساعدة، بناء على طلبها، إلى كل من تيمور-ليشتي، وجمهورية ترازيا المتحدة،

(٢) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان التالية: أستراليا، أوغندا، أيرلندا، باراغواي، تايلند، توغو، تيمور-ليشتي، جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، زيمبابوي، سيراليون، فتزويلا (جمهورية - البوليغارية)، ناميبيا، النمسا، نيبال، اليونان.

وسيراليون، ونيبال في مجال تقديم المعلومات لأغراض الاستعراض وللمشاركة في دورات المجلس ذات الصلة.

٨٠ - وأثناء الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل بشأن الاستعراض الدوري الشامل جرى استعراض ١٤ دولة. وقدمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من إكوادور وإندونيسيا وتونس وجنوب أفريقيا والفلبين وفنلندا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند وهولندا، وأمين المظالم في الجزائر، معلومات لإدراجها في تقرير أصحاب المصلحة.

٢ - الإجراءات الخاصة

٨١ - شاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من اسكتلندا وجنوب أفريقيا بالإضافة إلى ممثل للجنة التنسيق الدولية في جنيف في أول اجتماع لتبادل الآراء بين المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والذي عقد في ١٤ حزيران/يونيه في جنيف. وفي ذلك الاجتماع جرت التوصية بتطوير منهجيات وأدوات التعاون بين المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك متابعة التوصيات من الجانبين.

باء - هيئات المعاهدات

٨٢ - واصلت مفوضية حقوق الإنسان دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، في اجتماعات هيئات المعاهدات. وتقدم المفوضية إحاطات كتابية وشفوية إلى هيئات المعاهدات بشأن حالة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان التي تنظر هذه الهيئات في أوضاعها، وتقوم بصورة منتظمة بتحديث تجميع لكل الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان^(٣).

(٣) متاح على الموقع التالي: <http://nhri.ohchr.org>.

جيم - لجنة وضع المرأة

٨٣ - حضرت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الأردن وأستراليا وجمهورية كوريا وقطر والمغرب والمكسيك الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٢. وتواصل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تأييدها للمشاركة المستقلة في هذه الهيئة العالمية من هيئات رسم السياسات.

رابعا - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات الدولية والإقليمية لأمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٤ - تعد المشاركة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من بين أولويات مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللذين يشاركان بصورة متزايدة في إنشاء هذه المؤسسات وتعزيزها. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، في أكثر من ٩٠ دولة من خلال مبادرات منهجية ومؤسسية لتنمية القدرات والتي تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكي تضطلع بما عليها من مهام، بما في ذلك من خلال تحديد الاتجاهات وأوجه التآزر بين حقوق الإنسان والتنمية.

٨٥ - وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، عقد الاجتماع السنوي الثاني لاستعراض الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية. وجرى التأكيد في الاجتماع على أن أحد أهم أهداف الشراكة يتمثل في تعزيز ودعم الشبكات الإقليمية من خلال الأنشطة المشتركة لبناء القدرات. وشدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا على أن تعزيز القدرة المؤسسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تقييم هذه القدرات لا يزال ضمن أولويات البرنامج الإنمائي.

باء - الحوار العربي الأوروبي حول حقوق الإنسان

٨٦ - في أيار/مايو ٢٠١٢، شاركت مفوضية حقوق الإنسان في الاجتماع السادس الرفيع المستوى للحوار العربي الأوروبي حول حقوق الإنسان الذي نظمه المعهد الألماني لحقوق الإنسان ووزارة الخارجية الاتحادية لألمانيا في برلين وأكد إعلان اعتماد عقب الاجتماع على

الدور الحاسم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة التعذيب وكفالة سيادة القانون.

جيم - المعهد الدولي لأمناء المظالم

٨٧ - في إطار التعاون بين المعهد الدولي لأمناء المظالم ومفوضية حقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية، شارك الأمين العام للمعهد الدولي لأمناء المظالم في الاجتماع السنوي الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية المعقود في أيار/مايو ٢٠١١، وأكد على الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات أمناء المظالم في رصد توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

دال - الاتحاد الأيربي الأمريكي لأمناء المظالم

٨٨ - في حزيران/يونيه ٢٠١١، اشتركت مفوضية حقوق الإنسان في الاجتماع السنوي للاتحاد الأيربي الأمريكي لأمناء المظالم، المعقود في ألكالا دي هيناريس، بإسبانيا. وناقشت مؤسسات أمناء المظالم من أمريكا اللاتينية وإسبانيا والبرتغال التي حضرت الاجتماع التحديات الراهنة والمقبلة التي تواجه أمناء المظالم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودور أمناء المظالم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ودور أمناء المظالم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد جمعت المناقشات التي دارت في المؤتمر ونتائجها في منشور سيتم توزيعه على المشتركين.

هاء - منتدى الكمنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٨٩ - في آذار/مارس ٢٠١١، نظمت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع أمانة الكمنولث، حلقة عمل إقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس. وأقيمت حلقة العمل في بورت أوف سپين بغرض تشجيع إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وحضر حلقة العمل برلمانيون ومؤسسات لأمناء المظالم ومسؤولون حكوميون، بمن فيهم مدعون عامون، من ١٢ بلدا ناطقا بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي (انظر A/66/274، الفقرة ٤٨).

خامسا - الدعم المقدم من مفوضية حقوق الإنسان إلى مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن القضايا المواضيعية

٩٠ - في شباط/فبراير ٢٠١٢، قامت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لسيبيريا، وقانون حماية مواطني صربيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة القطري، بتنظيم حلقة دراسية دولية لخبراء في بلغراد بشأن العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات. وضمت الحلقة الدراسية ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك أمناء المظالم، والبرلمانات، وعلماء من جميع أنحاء العالم لدراسة سبل تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات. واعتمد المشتركون مبادئ بلغراد بشأن العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات، التي تؤكد ضرورة تحديد مجالات لتعزيز التفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات، مع مراعاة ضرورة احترام النماذج المختلفة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم (انظر A/HRC/20/9، الفقرة ٦٧، والمرفق).

٩١ - وفي عام ٢٠١١، اضطلعت مفوضية حقوق الإنسان بدراسة بشأن أداء المؤسسات الوطنية ودون الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الاتحادية، بما في ذلك هيكلها وتعييناتها، وإجراءات اختيار أعضائها، وإدارة المعارف والمعلومات المتعلقة بها، والتصرف في القضايا، والعلاقات مع السلطات الاتحادية والمحلية، وآليات التمويل، والشمول الإقليمي لأساليب عملها. وستنشر الدراسة في عام ٢٠١٢، وستهيئ فرصة للتعاون بين مفوضية حقوق الإنسان والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة لدى تقديم المساعدة في إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الاتحادية.

سادسا - الاستنتاجات

٩٢ - تؤدي مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورا هاما في ضمان مساءلة الحكومة وتعزيز سيادة القانون حال امتثال هذه المؤسسات لمبادئ باريس. وبوسعها أيضا ضمان التنفيذ الفعال لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال تقديم المشورة إلى الحكومة، والبرلمان، وأي هيئة مختصة أخرى لجعل التشريعات والممارسات والسياسات الوطنية متمشية مع القواعد والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

٩٣ - من شأن التعاون بين الاتحادات الدولية الإقليمية والدولية لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وآليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، أن تفضي إلى تحسين تقاسم أفضل الممارسات، بما يؤدي إلى مواجهة التحديات الراهنة في مجال حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية وإلى إدراج القواعد الدولية في التشريعات والممارسات الوطنية.

٩٤ - ما يعد مدعاة للترحيب تزايد اهتمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، بتقديم طلبات اعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية. وتُشجّع المؤسسات المعتمدة لأمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أن تناصر لدى حكوماتها تنفيذ التوصيات التي تقدمها لجنة التنسيق الدولية من أجل الامتثال التام لمبادئ باريس.

٩٥ - تُشجّع مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاستفادة من المعايير المبينة في الصكوك الدولية، وبخاصة مبادئ باريس، لدعم استقلاليتها ونزاهتها وزيادة قدرتها على العمل كآليات للتعزيز والحماية على الصعيد الوطني. وينبغي أن تمنح هذه المؤسسات ولاية عامة تمكنها من حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان.

٩٦ - تنص مبادئ باريس على أن تجري المؤسسات الوطنية مشاورات مع الهيئات الأخرى المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولذلك، تشجع هذه المؤسسات، في الدول التي توجد فيها أكثر من مؤسسة وطنية واحدة ذات مسؤوليات تتعلق بحقوق الإنسان، على توطيد التعاون فيما بينها من أجل تعزيز ضمان أعمال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٩٧ - تشجع مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المشاركة مع جميع آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وبخاصة هيئات معاهدات حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، والمشاركة في الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

٩٨ - تؤدي البرلمانات دورا هاما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويمكن لإيجاد علاقة بناءة بين المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، والبرلمانات أن يشكل، على وجه الخصوص، إسهاما قيما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد مبادئ بلغراد بشأن العلاقة بين

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات مدعاة للترحيب، كما أن نشر هذه المبادئ وتطبيقها أمر يستحق التشجيع.

٩٩ - تعد الاستقلالية والقدرة الذاتية من المتطلبات الأساسية لإضفاء المشروعية والمصدقية على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتشجع الدول على تهيئة بيئة مواتية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها بفعالية واستقلالية دون خوف أو ترويع. ولذلك، تُحثّ الدول على منح الحصانة لأعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالنسبة لما يقومون به من إجراءات بصفتهن الرسمية، وعلى ضمان احترام هذه الحصانة.